

تاريخ الجزائر الحديث 1830-1519

السداسي: الثالث

ماستر 2

اسم الوحدة: العلاقات الجزائرية الأوروبية 2

علاقات الجزائر مع الدول الألمانية – هامبورغ أنموذجاً - 2

أ.د. عبد القادر فكاير

3- مساعي هامبورغ لعقد معاهدة مع الجزائر:

تطلعت هامبورغ منذ سنة 1729 للتوصل إلى عقد معاهدة مع دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر، وهو تاريخ عقد السويد معاهدة مع الجزائر، إذ أصبحت ترى أن الحفاظ على حركة سفنها نحو جنوب أوروبا التي تعثرت إما من قبل بحارة شمال إفريقيا، أو بسبب الحروب الأوروبية. بقيت العقبة الوحيدة أمام ملاحه سفنها باتجاه جنوب أوروبا والبحر المتوسط هم بحارة دول شمال إفريقيا. إذا أمكن التوصل إلى معاهدة سلام معهم أيضاً، فمن المتوقع حدوث ازدهار مشرق لحركة سفن هامبورغ، فأصبح هذا برنامج كبار السياسيين في المدينة. وقد حرصت هامبورغ لعقد معاهدة عبر التفاوض مع الجزائر عبر وسطاء، استمرت هذه المساعي ما بين 1741-1751.

3-1-التفاوض عبر جون فورد 1741-1744:

حاولت هامبورغ بعد عام 1741 التوصل إلى اتفاق مع الجزائر. وقد دامت هذه المحاولة

بين عامي

1741 و 1744، حيث تم تكليف كبير وكلاء الفدية في هامبورغ، جون فورد (John Ford) ، للقيام بوساطة لهذه المهمة، والذي كان لفترة من الوقت نائبا للقنصل الإنجليزي في وهران. ولكنه لم يحصل على الاعتماد اللازم ولا على أي أموال لإجراء مفاوضاته، وهذا لم يساعده للحصول على أي فرصة للنجاح. تم اختلاس جميع الأموال التي حاولت مدينة هامبورغ إرسالها إليه من قبل عضو مجلس الشيوخ الذي أثرى نفسه. غير أن هناك من ذكر أن فورد قد طالب أموالا كثيرة «عندما نشر Höckel رسالة من Ford في يونيو 1744، تم الرد على الأول: لقد اشتكوا من أنه يسبب الكثير من المتاعب ويطلب الآن مبلغاً أكبر بكثير من ذي قبل، يمكنه فعل الشيء مقابل المال الممنوح». وهكذا فشلت مفاوضات هامبورغ، في نفس السنوات التي أجرت فيها الدنمارك والنرويج مفاوضاتها بجدية. فقد حصلت الدنمارك والنرويج على السلام في نهاية عام 1746 وأصبح أسطولها التجاري من الآن بعد ذلك حراً في الدخول إلى البحر الأبيض المتوسط.

ولهذا اضطر تجار هامبورغ إلى استعمال مدينة ألتونا (Altona) كمنطلق لنشاطهم التجاري والتي كانت تحت الحكم الدانماركي. فقد أقدم تجار هامبورغ أنه من الآن فصاعداً،

سيتم تزويد السفن من ألتونا، على بعد كيلومترين وتحت الحكم الدنماركي، في المستقبل (جوازات سفر) جزائرية بسعر 50 راخستال (Reichsthalers) فقط للقطعة الواحدة. كان الشرط الوحيد هو نقل محل الإقامة، يمكن لأي مالك سفينة في هامبورغ القيام به بسهولة. وهكذا واجهت هامبورغ ظاهرة هجرة جماعية لأصحاب السفن إلى ألتونا، المدينة التي كانت ولا تزال تعتبر منافسة اقتصادية.

إلى جانب ذلك تأثرت هامبورغ كثيرا لعدم تضمينها ضمن معاهدة الجزائر مع النمسا 1748 لرفض الداوي، وقد بدأت هذه القضية في عام 1747 عندما توصلت النمسا إلى عقد معاهدة تجارية مع الإمبراطورية العثمانية في عام 1747. وفي هذه المعاهدة، تمت الإشارة صراحة إلى دول شمال إفريقيا، وبالتالي حصل التجار وأصحاب السفن النمساويون على الحرية الكاملة في البحر الأبيض المتوسط. وقد استفادت من ذلك الاتفاق مدينتا ليفورنو (Livourno) وتريست (Trieste). وكان آل هامبورغ يأملون أن يتم تضمينهم أيضًا وبالتالي الحصول صفقات مربحة للغاية في بلاد المشرق (levantins). لكن النتيجة كانت مخيبة للأمال، فقد تم ذكر المدن الهانزية (hanséatiques) في شمال الإمبراطورية بعبارات عامة بحيث لم تكن ذات قيمة حقيقية للهامبورغ. وعندما واصل الإمبراطور مفاوضاته في الجزائر العاصمة عام 1748، طلب آل هامبورغ إدراجهم رسميًا في المعاهدة التي توصلوا إلى عقدها مع الجزائر، لكن الداوي رفض قبول أي إدراج لمدينة إلبه (Elbe) في المعاهدة مع النمسا، مشيرًا إلى أن المدينة مستقلة تمامًا عن فيينا. لم يتمكن الإمبراطور من ضم هامبورغ إلى هذه المعاهدة. تأثرت هامبورغ بشكل خطير عندما نجح الإمبراطور في خريف عام 1748 في التوصل إلى سلام مع الجزائر، ورأت المدينة نفسها مهجورة عندما لم يتم قبول المدن الهانزية ضمن المعاهدة المذكورة.

3-2- التفاوض عبر فرنسا (جاكوب كوفيرتس 1748-1750):

تقرب الهمبرغيون من فرنسا، وكان من المعروف في هامبورغ أن أي محاولة للحصول على مساعدة من إنجلترا أو الدنمارك-النرويج أو السويد أو الجمهورية الهولندية كان مصيرها الفشل لأن هؤلاء جميعًا اعتبروا الهامبورغيين منافسين لهم. لم يكن هذا هو الحال مع فرنسا التي لم يكن لديها عمليًا أي نشاط تجاري نحو شمال أوروبا، ومع ذلك قامت بتصدير كميات هائلة من السلع عالية القيمة مثل النبيذ أو البضائع من مستعمراتها إلى ألمانيا عبر هامبورغ. كانت أعمال التصدير الفرنسية القوية هذه عمليًا في أيدي هامبورغيين الذين كان لديهم وكلاء في بوردو والموانئ الفرنسية الأخرى يشرفون على العملية التجارية بأكملها منذ اللحظة التي يتم فيها شراء المنتج من التاجر المحلي. وهكذا اعتبر سكان هامبورغ أنفسهم في تحالف قوي وتربطهم مصالح مشتركة مع فرنسا. إلى جانب ذلك كان لفرنسا علاقات مع الجزائر ووجود قنصلي بها.

وبناء على هذه الاعتبارات رغب الهامبورغيون أن يحصلوا على وسيط من فرنسا للتفاوض مع الجزائر. ولهذا، ففي مايو 1748، اقترب مجلس الشيوخ من المقيم الفرنسي في

هامبورغ الكونت موريباس (Maurepas) ، والذي قام بدوره بالاتصال بالحكومة الفرنسية التي قررت لصالح المدينة بعد بضعة أشهر. دارت بعض المناقشات داخل وزارة الخارجية، وفي النهاية وافقت على تقديم الدعم لهامبورغ في شأن المفاوضات مع الجزائر.. وقد تم اختيار تاجر من هامبورغ يعيش في مرسيليا اسمه جاكوب غوفيرتس (Jacob Goverts) ليكون كبير المفاوضين نيابة عن المدينة. وقد نصح ماريباس في رسالة إلى لاغو (Lagau) في 16 فبراير غوفيرتس بالذهاب إلى باريس للحصول على الجنسية الفرنسية هناك؛ ثم يذهب بعد ذلك إلى الجزائر بمزيد من اليقين. وقد حصل على جواز سفر فرنسي، فأصبح رسميًا من الرعايا الفرنسيين، كما حصل على خطاب توصية من الحكومة الفرنسية إلى قنصلها في الجزائر بنونا لو مير (Benoît Lemaire). وفي مايو 1749 سافر من مرسيليا إلى الجزائر. وأصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات إلى قنصلها في الجزائر لومير لتقديم دعمه الكامل لبعثة غوفيرتس، وتمكن أيضًا من الإقامة في منزله. مكث غوفيرتس بضعة أشهر قبل أن يبدأ مفاوضاته. وسرعان ما اقترب أيضًا من جون فورد، وكيل الفدية القديم في هامبورغ، والذي أصبح حليفًا لا غنى عنه في سعي غوفيرتس من أجل السلام.

تلقى غوفيرتس التعليمات من مجلس الشيوخ هامبورغ، التي أذنت له إمكانية استخدام مبالغ كبيرة لتشجيع الشخصيات المحلية والدبلوماسيين. وتناول البند الثامن من التعليمات المبلغ الذي كانت هامبورغ على استعداد لدفعه للجزائر العاصمة عند إبرام السلام، وهو 30.000 تالر بانكو (Thaler Banco). وفي نهاية ديسمبر 1749 أفاد غورفيتس أنه بدأ التفاوض، وكان له أمل في تقدمها، وكان الناس في هامبورغ دائمًا يأملون أن يتمكنوا من شراء السلام بالمال، سواء كان ذلك دفعة واحدة، أو لمدة عام. وبعد بضعة أشهر من المفاوضات أبان غوفيرتس أن الجزائريين، كانوا بحاجة إلى أدوات الحرب وسفن من جميع الأنواع. وقد أثار هذا الطلب مناقشات ساخنة بين المسؤولين في هامبورغ. كما أن الأمر قد يُنظر إليه على أنه استفزاز، لا سيما من قبل الدول الأوروبية التي كانت في حالة حرب مع الجزائر وهما إسبانيا والبرتغال.

لم يعد تسليم مثل هذه المواد إلى الجزائر من أوروبا أمرًا غير معتاد. فقبل بضع سنوات فقط وافقت الدنمارك على دفع هذا النوع من البضائع وفقًا لمعاهدة سنة 1746. كما كانت إنكلترا قد زودت الجزائر أحيانًا بالمواد الحربية من بنادق وقنابل، أُعدت لداي الجزائر ليتم شحنها على متن السفينة "رويال بيت" (Royal Pitt) الراسية في وولويتش (Woolwich) ، وقد ورد ذلك في "تقويم أوراق وزارة الداخلية في عهد جورج الثالث" وذلك يوم 8 فبراير 1762.

وبعد عامين من المفاوضات الصعبة، تم إبرام معاهدة السلام في الجزائر في 22 فبراير 1751. وكان القادة في هامبورغ متحمسين عندما سمعوا بالخبر. كما صادق مجلس الشيوخ على الاقتراح في 5 أبريل وحث على تنفيذه بسرعة. ووقع الداوي بدوره العقد في أوت، وفي نفس الفترة، صدر مرسوم بشأن شكل جواز مرور الجزائر البحري الذي سيُمنح لسفن

هامبورغ. وعاد غوفيرتس إلى هامبورغ في أكتوبر. علما أن أصل المنشور كتب باللغتين العربية والفرنسية. وتم التصديق على اتفاقية السلام ونشرها في أواخر صيف 1751. وفي 30 جويلية 1751 صدر في هامبورغ إخطار بشأن معاهدة السلام التي تم التوصل إليها بين حكومة الجزائر ومدينة هامبورغ ومما ورد فيه: « تبعا لذلك، بين حكومة الجزائر ومدينة هامبورغ، تحت 22 فبراير أ. ج. عقدت معاهدة سلام وتجارة دائمة، والتي بموجبها يمكن لمواطني هذه المدينة والمقيمين والرعايا، الذين جعلوا المدينة مرتبطة بالثروة والواجبات... ».

لقد كان لهذه المعاهدة أثر على انتعاش الملاحة الهامبورغية نحو البحر المتوسط، فقد ازدهرت حركة سفن هامبورغ نحو جنوب أوروبا. ففي عام 1751، كانت هناك 24 سفينة ترفع علم هامبورغ في هذا الاتجاه، مقارنة بـ 12 سفينة فقط في عام 1750. لقد وعدت هامبورغ في مادة سرية من معاهدة السلام، أنها ستسلم لداي الجزائر 54 مدفعا ومدافع هاون، و 4000 قنبلة، و 6000 كرة مدفعية ومسحوق، و 50 صاريا، وحبالا، و 1000 لوح من خشب البلوط، بالإضافة إلى خدمات سنوية أخرى. في هامبورغ عرفوا العداء بين إسبانيا والجزائر الذي أصبح تقليديا منذ فترة طويلة. لهذا السبب، أعرب بعض المسؤولين في المدينة الهانزية عن قلقهم بشأن العلاقات مع إسبانيا خلال المناقشات الأخيرة حول معاهدة السلام مع الجزائر. وقد بلغت تكلفة هذه البضائع 64824.

وقد تم تعيين سفينتين مصفحتين لحمل هذه العناصر هما: سفينة "النفل" (Kleeblatt)، بقيادة القبطان ستاتس (Staats) ذات 14 مدفعا على متنها من 24 إلى 28 رجلا، وسفينة "أوروبا" (Europa) بقيادة ديفيد روبرت (David Rowert)، ذات 20 مدفعا و 32 رجلا. وهناك سفينة ثالثة تحمل على متنها: 1700 قطعة من القنابل، و 500 حافة (fohrenen) و 500 لوح من خشب البلوط، و 50 صاري، بسبب أبعادها الكبيرة، لم تكن متوفرة هنا وكان لا بد من نقلها من ريغا (Riga). بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حاجة إلى هدايا إضافية للداي ووزيره والمسؤول الأول؛ حيث قام غوفيرتس (Gorvets) برحلة إلى فرنسا واشترى عددا من الخواتم من الماس (Demant) الثمينة ومنتجات التبغ الذهبية وما يماثلها.